

تم تصوير هذا
الكتاب من نسخة
المكتبة القادرية

فقه

كتاب الوصايا والفرائض

لألف الاول والثاني

من

كلية الحقوق

تأليف

المحامي الاستاذ

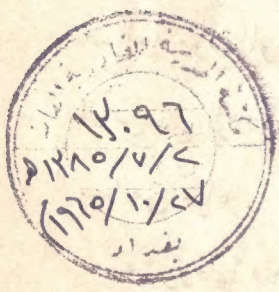
ابجد افندي الزهاوى

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الاولى

طبع في المطبعة العصرية

١٣٤٣ هـ - ١٩٢٥ م



(كتاب الوصايا)

الوصايا جمع وصية بمعنى الايصاء ويطلق على التملك المضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع ويتعدى باللام يقال اوصى لزيد بثلث ماله وعلى تفويض التصرف في ماله ومصالحه الى غيره بعد موته ويتعدى (الى) يقال اوصى الى زيد اى اقامه وصيا . فالوصية بمعنى التملك . تستحب في مادون الثلث اذا كانت الورثة اغنياء او يستغنون بايصائهم الارثية والا فتركها احب . وهي ثابتة على خلاف القياس . واركانها - ٤ : الايجاب من الموصى كأن يقول اوصيت بكذا لفلان وما يجرى مجراه والقبول من الموصى له ويقوم مقام القبول صراحة موت الموصى له من دون رد لان المنظور اليه في ذلك وقوع اليأس عن الرد وانما يعتبر القبول او الرد بعد موت الموصى ولا عبرة بهما من حياته .

وشروطها « ١ » ان يكون الموصى اهلاً للتبرع بان يكون حراً عاقلاً بالغاً نافذ التصرف فلا تصح من المملوك والمجنون مطلقاً ولا

الصبي الا فيما يعود الى تجهيزه ودفنه ولا المحجور الا المحجور بالسفة
فله ان يوصى في سبيل الخيرات .

(٢) وان يكون الموصى له موجوداً وقت الوصية تحقيقاً او

تقديراً كالحمل ويعلم وجوده بولادته لاقل من ستة اشهر من وقتها

(٣) وان لا يكون وارثاً للموصى او قاتلاً له مباشرة ولا

يستوجب الاثم سواء كان القتل عمداً او خطأ قبل الوصية او بعدها .

الا بالجازة الورثة وهم كبار . اما القتل تسبياً فلا يمنع صحة الوصية

وكذا الصادر من غير المكلف كالمجنون والصغير او بسبب مشروع

كالواقع دفاعاً عن النفس ويعتبر كونه وارثاً او غير وارث وقت

موت الموصى لا وقت الوصية حتى اذا اوصى لاخته وهو وارث ثم

ولد له ابن صحت الوصية وبالعكس لو اوصى لاخته وله ابن ثم مات

الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية للآخ عكس اقرار المريض

بالدين اذا كان الارث بسبب حادث كن اقر لاجنية ثم تزوجها .

(٤) وان يكون الموصى به قابلاً للتملك بعد موت الموصى بعقد

من العقود مالا كان او منفعة موجوداً او معلوماً فصحت الوصية بما

تمز اشجاره هذا العام لصحة تملك الاثمار بعقد المسافة لا بما تلد اغنامه
لعدم صحة تملكه بعقدا .

(٥) وان لا تكون التركة مستغرقة بالدين الا ببراء الغرماء
او اجازتهم .

تنبية : قد فهم ان بعض هذه الشروط للصحة وبعضها للزوم تصح
الوصية بالاعيان المتقومة انواع الموصى به منقولة او غير منقولة فصحت
بالدار مطلقاً وبالخمر من غير المسلم لغير المسلم لا من المسلم اوله وتصح
الوصية بالحمّل ان ولد لا قل من ستة اشهر من وقت الوصية لجريان
التملك فيه بالارث كما يصح استثناءؤه له حة افراده بالوصية ومن اوصى
لاخر بثمره بستانه ثم مات وفيها ثمرة فالوصية على الثمرة القائمة . وان
قال له ثمرة بستانى ابداً فله القائمة والمستقبلة ما عاش . وان قل له غلة
بستانى فله القائمة والمستقبلة وان لم يذكر الابد . ومن اوصى لرجل
بصوف غنمه او باولادها او بالابناء فلموصى له القائم من ذلك وقت
موت الموصى لا غير سواء قال ابدا او لا . (٢) وبالمنافع لمدة معينة
او مؤبدة كسكنى داره سنة او ابدا فان خرجت الدار من ثلث ماله

سلمت للدوصى له والا تقسم الدار ثلاثاً بين الموصى له والورثة ان
 امكن قسمتها وان لم يمكن يتهاؤها زماناً وليس للورثة بيع ما في
 ايديهم من ثلثها لثبوت حق الموصى له في سكنى كلها . اذا ظهر للميت
 مال آخر وقد يخرب ما في يده من الدار فيثبت له حق المزاوجة للورثة
 فيما بأيديهم وكذلك حكم الوصية بثلثها غير انهم لا يقسمونها في هذه
 الصورة بل يقتسمون غلتها وليس للدوصى له بالسكنى ان يؤجر الدار
 ولا للدوصى له بالغلة ان يسكنها واذا مات الموصى له في الحالتين بطل
 حكم الوصية وعادت الدار الى ورثة الموصى . (٣) وبالدون كان
 يوصى لزيد بماله في ذمة عمرو وحكمها - ثبوت الملك في الموصى به
 للدوصى له بعد وفاة الموصى مجداً وهي نافذة في الثلث لا الاكثر اذا
 كان له ورثة الا باجازتهم بعد مماته ولا عبء بها في حياته . وتصح
 الوصية للمساجد والمستشفيات والمدارس وتصرف على عماراتها
 وفقراءها وسائر شؤونها ولاعمال البر وتصرف في وجوهه كبناء
 القناطر والمكاتب . وكذا تصح وصية غير المسلم بما يعتقده قربة كجعل
 داره كنيسة . ولا يمنع صحتها اختلاف الدين والملة فتصح من المسلم

لغيره مالم يكن حربياً وبالعكس ويصح الرجوع عنها وذلك بأمر

١ قول صريح كرجعت عن وصيتي لفلان أو ابطالها .

٢ وتصرف يزيل ملكه كيبيع وهبة (أو يبطله) كاعناق وبنية

المكاتب والتدبير والاستيلاء فلو عاد ملكه بسبب جديد لا تعود
الوصية .

٣ = وفعل يبطل اسم الموصى به واعظم منافع وهو المعتبر لا تقطاع
حق المالك عن المغضوب كجعل الحديد سيفاً ودخن الحنطة أو يوجب
زيادة في الموصى به لا يمكن التسليم دونها كالبناء على العرصة وغرسها
اشجاراً بخلاف غسل الثوب وتخصيص الدار وهدمها لان ذلك
تصرف بالتبعية اما جحود الوصية فليس برجوع وكذا قول الموصي
(اخرت الوصية) او كل وصية اوصيت بها لفلان فهي حرام ولو
فل (ما اوصيت به لفلان فهو لفلان) فرجوع . ولو اوصى ثم جن
ان مطبقاً بالغاً ستة اشهر بطلت الوصية والا فلا .

— باب —

« استحقاق الموصى لهم عند التزاحم وما يتناوله بعض الالفاظ عرفاً »
لو اوصى لاحد بثلث ماله ولا آخر بالسدس ولم تجز الورثة
فالثلث بينهما اثلاثاً. ولو اوصى للآخر بالثلث ايضاً فالثلث بينهما نصفين
وكذا لو اوصى له بالنصف او بجمع المال عند الامام ولا يضرب بما
زاد على الثلث الا في المحاباة والسعاية والدراهم المرسلة.

ومن اوصى بالثلث لزيد وعمر وواحد هامة فكله للحى لا للميت
ليس من اهل الاستحقاق. بخلاف ما اذا كان احدهما وارثاً او قائلاً
لانهما من اهل الوصية بدليل اعتبارها عند اجازة الورثة او خرج
عن الاهلية بعد صحة الايجاب فللاخر النصف كما اذا قال بين زيد
وعمر وواحد هامة ولو اوصى لزيد وعمر وقسم بينهم على عدد
الرؤوس ثم ما اصاب الورثة يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
اعتباراً للورثة بخلاف ما لو اوصى لزيد ولعقب عمر فان ما اصاب
عقب عمر ويقسم بينهم على عدد رؤوسهم ولو وصى لزيد وللفقراء نصف
بينهما لان حرف التعريف يطل معنى الجمعية. ولو اوصى بثمة لزيد

ومئة لعمر و ثم قال لبكر اشركتكم معهما فلبكر ثلث ماله كل منهما ولو
اوصى بمئة لزيد وخمسين لعمر و ثم قال لبكر ذلك فلبكر نصف ماله كل
منهما ومن اوصى بسدس ماله لفلان ثم بثلث ماله له واجازت الورثة
فله ثلث المال ويدخل فيه السدس . وان اوصى بسدس ماله لزيد . ثم
بسدسه فله سدس واحد سواء اتحد المجلس او اختلف ومن اوصى
بنصيب ابنه فالوصية باطلة . فان اوصى بمثل نصيب ابنه جاز فان كان
له ابنان فله الثلث . ومن اوصى بحجز من ماله او سهم منه فتعين ذلك
الى الورثة . وان قال لورثته لفلان على دين فصدقه فانه يصدق الى
الثلث فان اوصى مع ذلك بوصايا عزل ثلث لاصحاب الوصايا وثلثان
للورثة ثم يقال لكل فريق صدقه فيما شئتم فيؤخذ اصحاب الوصايا
بثلث ما اقروا به والورثة بثلثي ما اقروا به ويحلف كل فريق على
العلم لو ادعى المقر له الزيادة على ما اعترفوا به . ومن اوصى لاحد
بثلث مال معين فهلك ثلثاه فان كان متحد الجنس كالملك والموزون
والثياب من جنس واحد فله الباقي ان خرج من ثلث التركة وان كان
مختلف الجنس كالثياب المختلفة والدور فله ثلث الباقي ولو اوصى بشاة

من غنمه ولا غنم له فالوصية باطلة بخلاف ما لو قال شاة من مالى
فللموصى له قيمتها . ولو اوصى بثلث ماله ولا مال له فاكتسب فله
ثلث ماله عند الموت اما اذا اوصى بعين او نوع من ماله كثلث غنمه
فهلكت قبل موته بطلت الوصية وان اکتسب غيرها ولو لم يكن له
غنم عند الوصية فاستعادها ثم مات صحت . ولو اوصى بالف وله عين
ودين فان خرجت من ثلث العين دفعت للموصى له وان لم تخرج دفع
له ثلث العين وكل ما حصل من الدين دفع ثلثه حتى يستوفى الالف . ولو
اوصى ببيت معين من دار مشتركة قسمت فان خرج البيت فى نصيب
الموصى فهو للموصى له وان وقع فى نصيب صاحبه فله قدر ذرعه
وعند محمد له نصفه فى الحالة الاولى وقدر نصف ذرعه فى الثانية
والاقرار كالوصية وقيل لاخلاف فيه لمحمد . وان اوصى بالف عين
من مال غيره فلربها الاجازة بعد موت الموصى وله المنع بعد الاجازة
بخلاف الورثة اذا اجازوا ما زاده على الثلث فلا يكون لهم الرد
ولو اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية ابيه صحت فى ثلث نصيبه

ولو اوصى بمشار اليه ثم قدره فالعبرة للاشارة لا للتقدير . فلو قال
 اوصيت بنصيب من هذه الدار وهو الثلث فاذا نصيبه النصف فلم اوصى
 له النصف بخلاف ما لو قال اوصيت لفلان بالف وهو عشر مالى فاذا
 عشر ماله اكثر فليس له سوى الالف . ومن اوصى لجيرانه فجارده
 الملاصق عند ابى خيفة وعذرهما من يسكن محله ويجمعهم مسجدها
 ومن اوصى لاصهاره فالوصية لكل ذى رحم محرم من امرأته . ومن
 اوصى لاختانه فالختن زوج كل ذى رحم محرم منه . ومن اوصى
 لاقربائه فهى للاقرب فالاقرب من كل ذى رحم محرم منه ولا يدخل
 فيهم الولدان والوالدان ويكون للثنتين فصاعدا وعندهما من ينسب
 الى اقصى اب له فى الاسلام . فلو اوصى كذلك وله عسان وخالان
 فهى لعميه عند ابى خيفة وان كان عم وخالان فلعمه النصف وللخالين
 النصف وعندهما الكل على السوية ومن اوصى لاهل فلان فالوصية
 لزوجته ولا لفلان فهى لاهل بيته ولبنى فلان يدخل فيهم الاناث
 تبعاً وان كانت قبيلة لا يحصون فالوصية باطلة وان اوصى ليتامهم او
 عميانهم او زمنانهم او اراملهم فللغنى والفقير والذكر والانثى منهم ان

كانوا يحصون والفقراء منهم خاصة ان كانوا لا يحصون واقل الجمع في الوصايا اثنان كالموارث .

فصل التصرفات الانشائية الذي فيها معنى التبرع كتحرير ومحابة وكفالة وهبة اذا كانت منجزة اعتبر فيها حالة العقد فان كان في الصحة نفذ من كل المال وان كان في مرض الموت مع الوصية في نفاذه من الثلث وان كانت مضافة الى ما بعد الموت اعتبر فيها حالة الموت وكانت وصية ومرض صح منه كالصحة وكذا المستديم اكثر من سنة فان ازداد اعتبر من وقت الازدياد .

(خاتمة)

الوصية اربعة اقسام واجبة كالوصية برد الودائع والديون المجهولة
وحقوق الله الواجبة كالجح والزكاة الكفارات . ومستحبة كالوصية
للفقراء واهل العلم . ومباحة للاغنياء . ومكروهة لاهل المعاصي واذا
اجتمعت الوصايا وكانت كلها من حقوق الله وضاق عنها الثلث فان
كانت من رتبة واحدة قدم منها ما قدم الموصي والا فان كانت فرائض
وواجبات وتطوعات قدم منها الالهم فالالهم ولم يراع ترتيب الموصي
واما الوصية بمعنى تفويض التصرف فتعقد ايضاً كسائر العقود
بالايجاب والقبول ،

والقبول يكون صراحة ودلالة كتصرف الوصي في تركة الميت
بيع وشراء وقضاء دين وهو عقد غير لازم فللموصي عزل الوصي
في حياته كما ان للوصي ان يخرج نفسه من الوصاية في حياة الموصي
بعلمه . فاذا تمت الوصية بعد موت الموصي لزمته وليس للوصي الخروج
عنها الا اذا فوض اليه الخروج عنها متى شاء واذا رفض الوصاية في
حياة الموصي فليس له قبولها بعد موته وان سكنت فلم يصرح بقبول

او رد فهو على خياره في القبول او الرد بعد وفاة الموصى فان قبل
فليس له الرد كما تقدم وان رد كان له القبول ما لم يكن قد اخرج به
عن الحال كما بعد الرد والوصاية لا تقبل التخصيص فلو اوصى اليه في نوع
خاص صار وصياً عاماً . ولو اوصى الى اثنين الى كل واحد منهما بنسوع
فهما وصيان في جميع اموره .

(فصل)

ينبغي ان يكون الوصى حراً بالغاً مسلماً أميناً قادراً على التصرف
فلو اوصى الميت الى فاقد احدى هذه الصفات اخرجته القاضى عن
الوصاية ونصب غيره . ولكن لا يخرج به بمجرد ادعاء الورثة خيانتهم
ما لم تثبت . ولو كان عاجزاً عن القيام بها وحده ضم اليه غيره ولو
اوصى الى اثنين لا يملك احدهما التصرف الا بما لا يمكن تأخيرهم
كتجهيز الميت وشراء حاجة الطفل التى لا بد منها وبيع ما يخاف تلفه
او لا يمكن الاجتماع فيه كالخصومة او لا يحتاج فيه الى رأى كقبول
الهبة للطفل وقضاء دين ورد ودية معينة وتنفيذ وصية معينة واعتاق
عبد معين ورد مغضوب او مشترى شراء فاسد وقسمة كيلى او وزنى
وجمع اموال مشرفة على الهلاك وحفظ المال وعند ابى يوسف يجوز
الانفراد مطلقاً ولو نص على الانفراد او الاجتماع اتبع المنصوص
اتفاقاً ولو اوصى الى اثنين فقبل احدهما دون الآخر يضم القاضى اليه
غيره ان شاء او اطلق للقابل التصرف . وان مات احد الوصيين اقام
القاضى غيره مقامه الا اذا اوصى الميت الى الحى فيكتفى بالحى . ووصى الوصى
وصى فى التركتين وكذا اذا اوصى اليه باحدهما خلافاً لهما .

(فصل في تصرفات الوصى)

تصح مقاسمة الوصى للوصى له نيابة عن الورثة الصغار او الكبار
 الغيب فلا يسوغ للورثة الرجوع على الوصى له لو هلك نصيبهم في
 يد الوصى لان الهلاك بعد تمام القسمة يكون على من وقع الهلاك
 في نصيبه ولا يجوز مقاسمته للورثة نيابة عن الوصى له فاذا هلك
 نصيب الوصى له رجع على الورثة بثلاث مافي ايديهم لعدم نفاذ القسمة
 عليه ولا يضمن الوصى لانه امين وله ولاية الحفظ في التركة فاذا
 هلك في يده شئ منها يهلك على الوصى له والورثة ولو باع الوصى
 شيئاً اوصى الميت ببعده والتصدق بثمنه فاستحق المبيع بعد هلاك ثمنه ضمنه
 ورجع في التركة مال تصرفه حال صغر الورثة وله الخصومة فيما
 للميت او عليه دون الاقرار وجاز تصرفه في مال الصغير بيعاً وشراء
 من اجنبي ولو بغير يسير ومن نفسه ان كان فيه نفع ظاهر للصغير. وقد
 بالنصف زيادة ونقصاً وعند بعضهم بالثلث في غير العقار وبالنصف في
 العقار وله ايجار اموال الصغير ودفعها مضاربة وشركة وبضاعة والايجار بال
 الصغير له لا لنفسه وقبول الحوالة على الاملاء لا الا عسر. وتفيد

ببيع عقار الصغير بضعف قيمته او لنفقته او لقضاء دين الميت او انفاذ
 وصية مرسلة لا نفاذ لها الا منه او لكون غلاته لا تزيد على مؤونته
 او خوف خرابه او نقصانه او كونه في يد متغلب وليس له ولا للاب
 الاقراض وللاب الاقتراض دون الوصى . ولو دفع المال الى الصغير
 قبل تحقق رشده ولا بعد الادراك فضاء ضمن تصرفه حال كبر
 الورثة . واذا كانت التركة غير مشغولة بدين او وصية وكانت
 الورثة كلهم كبار وحضور فليس للوصى بيع شئ من التركة وانما
 له اقتضاء الديون وقبض الحقوق فان كانوا كباراً غيباً او كان بعضهم
 غائباً والبعض حاضراً جاز بيع نصيب الغائب من غير العقار وحفظ
 ثمنه . وان كانت مشغولة بدين او وصية ولم تقض الورثة الدين ولم ينفذوا
 الوصية من مالهم كان للوصى بيع التركة كلها من منقول وعقار ان
 كانت مستغرقة بالدين وان لم تكن مستغرقة ولا نقود فيها كافية فله
 ان يبيع من التركة ما يكفي لقضاء الدين او انفاذ الوصية ويبدأ ببيع
 المنقول فان لم يكف باع من العقار مقدار الباقي لا اكثر والولاية في
 اموال الصغير .

اولاً : لايه ثم لوصيه وان نزل ثم لجدّه الصحيح ثم لوصيه
وان سفل ثم للقاضي العام ثم لوصيه وانما نصب القاضي [*] وصياً
اذا لم يكن للميت وصي مختار وكان عليه او له دين او في تركته وصية
ولم يوجد وارث لاثبات ذلك ولا يفاء الدين واستيفائه وتنفيذ الوصية
او كان في الورثة صغير او احتج لاثبات حق صغير ابوه غائب غيبة
منقطعة او تعنتت الورثة في بيع التركة لا يفاء بها عليها من الدين اما
اوصياء غير الاب والجد كالام والعم وسائر العصباء وذوي الارحام
فليس لهم غير حفظ التركة الوصي ويبيع المنقول منها وشراء مالا بد
للصغير منه من الطعام والشراب والكسوة وقبول مايوهب له اذا لم
يكن هناك وصي قوي ممن تقدم فان كان فلا يكون لهم الا القيام
على مصالح الموصى من التجهيز وقضاء الدين واناذا الوصية .

[*] واذا كانت عقارات التركة في محل والصغير في محل قيل ينصب الوصي من قبل
قاضي المحل الذي فيه الصغير وقيل ينصب من قبل قاضي المحل الذي فيه العقار
وقيل لكل منهما نصيبه والعبرة للسابق .

والاصل ان اضعف الوصيين في اقوى الحالين كاقوى الوصيين
في اضعف الحالين واضعف الوصيين وصى الام والاخ والعم واقوى
الحالين حال صغر الورثة واقوى الوصيين وصى الاب والجد والقاضى
واضعف الحالين حال كبر الورثة .



(كتاب الفرائض)

الفرائض :

هو علم باصول من فقه وحساب تعرف حق كل وارث من التركة . يبدأ من تركة الميت الحالية عن تعلق حق الغير بعينها (كالرهن والمبيع قبل التسليم) بتجهيزه بالتبذير ولا تقتير ثم تقضى ديونه من جميع ما بقى من ماله ثم تنفذ وصاه من ثلث ما بقى بعد اداء الدين ثم يقسم الباقي بين الورثة .

واسباب الارث ثلاثة : (١) النسب : وهو القرابة الحقيقية الحاصلة من الولادة ، (٢) والنكاح الصحيح فلا توارث بنكاح فاسد . (٣) والولاء واركانه ثلاثة : وارث

ومورث

وموروث

وشروطه ثلاثة : (١) موت المورث حقيقة كأن يشاهد ميتاً ، او حكماً كأن يحكم القاضي بموته لغيبته وانقطاع آثاره ، وتجاوز عمره عمر اقرانه .

(٢) وتحقيق حياة الوارث عن موت المورث حقيقة او حكماً
كالحمل ان ولد لاقبل من ستة اشهر . فلو لم تعلم حياة الوارث عنا موت
المورث لم يرث منه كما لو غرق الاب والابن معاً ولا يعلم من
مات اولاً فلا يرث احدهما من الآخر .

(٣) والعلم بجهة الارث واسبابه .

فيبدأ بذوى الفروض (وهم من كان له نصيب معين قبره
الشارع) ثم بالعصبة النسبية .

والعصبة : كل من يأخذ من التركة ما ابقته اصحاب الفروض .
وعند الانفراد يحوز جميع المال . ثم بالعصبة السببية وهو (مولى العتاقة)

ثم عصبته الذكور ، ثم الرد على ذوى الفروض النسبية بنسبة سهامهم
ثم ذوى الارحام وهم : كل قريب ليس بعصبة ولا ذى فرض ثم مولى
المولاة ثم المقر له على الغير بنسب لم يثبت اذا مات المقر مصراً على اقراره ،
ثم الموصى له بجميع المال . ثم بيت المال .

وموانع الارث اربع :

(١) : الرق كاملاً كان او ناقصاً كالمكاتب .

(٢) : والقتل الذي يتعلق به قصاص او كفارة بخلاف الصادر

من غير المكلف كالصغير والواقع دفاعاً عن النفس او تسبياً .

(٣) : واختلاف الدين في الاسلام وغيره ، فلا يرث المسلم

من غير المسلم وبالعكس . خلاف ما اذا كان الوارث والمورث غير

مسلمين فانهما يتوارثان وان اختلفت ملتتهما كيهودي ونصراني .

(٤) : واختلاف الدارين بين غير المسلمين حقيقة كما اذا كان

احدهما في ديار اسلامية والاخر في ديار اجنبية ، او حكماً كما لو كانا

في ديار اسلامية واختلفت تابعتهما . واختلاف الدارين باختلاف المنعة

لانقطاع العصمة فيما بينهما .

(فصل في اصحاب الفروض)

هم اثنا عشر : اربعة من الرجال ، وثمان من النساء

(١) : الاب وله ثلاث حالات .

(١) — الفرض المطلق وهو السدس وذلك مع ابن

الميت او ابن ابنه وان سفل

(٢) — الفرض والتعصيب معاً وذلك مع بنت الميت

او بنت ابنه وان سفلت .

(٣) — والتعصيب المحض وذلك عند عدم الولد وولد

الابن وان سفل .

(٢) : والجد الصحيح وهو الجد الذي لا يدخل في نسبه الى الميت

انثى . فهو كالأب عند عدمه الا في اربعة احوال .

(٣) : والاخوة لام ولهم ثلاث حالات : لواحد والواحدة

منهم السدس ، وللأثنين منهم فاكثر الثلث ذكورهم وانثاهم في القسمة

والاستحقاق سواء ، ويسقطون بالولد وولد الابن وان سفل وبالأب

والجد .

(٤) : الزوج وله حائتان .

(١) — الربع مع الولد او ولد الابن وان سفل .

(٢) — النصف عند عدمهما .

(٥) : الزوجة والزوجات ولهن حائتان .

(١) — الثمن للواحدة منهن فاكثر مع ولد الزوج او

ولد ابنه وان سفل .

(٢) والربع عند عدمهما .

(٦) : البنات الصليات ولهن ثلاث حالات .

(١) النصف للواحدة منهن

(٢) - الثلثان للاثنتين فاكثر .

(٣) — ومع الابن يصرن عصبه به ويكون للذكر

مثل حظ الانثيين .

(٧) : بنات الابن ولهن ست حالات .

(١) — النصف للواحدة .

(٢) — والثلثان للاثنتين منهن فاكثر عند عدم بنات

الصلب في الحالتين .

(٣) -- والسدس للواحدة منهن فأكثر مع الواحدة
الصلية تكملة للثنتين .

(٤) -- ولا يرثن مع الصليتين الا اذا كان بجذائهن
او اسفل منهن ابن فيعصبهن ويكون الباقي بينهم للذكر
مثل حظ الاثنين .

(٥) -- يسقطن بالابن .

ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات
ابن ابن آخر كذلك ، وثلاث بنات ابن ابن آخر كذلك على
الصورة الآتية ، فالعليا من الفريق الاول لا يوازيها احد من الفريق
الثاني والثالث فيكون لها النصف والوسطى من الفريق الاول
توازيها العليا من الفريق الثاني فيكون لهما السدس تكملة للثنتين
ولا شيء للسفليات الا ان تكون معهن ابن فيعصب اللاتي بجذائهن
ومن كانت فوقه ممن لم تكن ذات سهم وتسقط من دونه .

الفريق الاول الفريق الثاني الفريق الثالث

ابن ابن ابن

ابن بنت ابن ابن

ابن بنت ابن بنت ابن

ابن بنت ابن بنت ابن بنت

ابن بنت ابن بنت

ابن بنت

(٨) : الاخوات لابوين ولهن خمس حالات .

(١) — النصف للواحدة

(٢) — والثلاثان للأنتين فاكثر .

(٣) — ومع الاخ الشقيق يصرن عصة به ويكون

لذكر مثل حظ الانثيين .

(٤) ولهن الباقي مع البنات او بنات الابن ويصرن عصة معهن

(٥) ويسقطن بالابن الابن وان سفل وبالاب والجد وان علا

(٩) : والاخوات لاب ولهن سبع حالات

(١) — النصف للواحدة .

(٢) — والثلاثان الاثنتين فأكثر عند عدم الاخوات

لابوين في الحالين .

(٣) — والسدس مع الاخت الشقيقة الواحدة تكملة

لثلاثين .

(٤) — ولا يرثن مع الاختين لابوين الا اذا كان

معهن الخ لاب فانه يعصبن .

(٥) — ويصرن عصبة مع البنات او بنات الابن .

(٦) — ويسقطن بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب

والجد وان علا ، وكذلك بالاخ لابوين او بالاخت لهما

اذا صارت عصبة .

(١٠) : والاخوات لام وهن كالاخوة لام وقد سبق ذكرهن

(١١) : والام ولها ثلاث حالات .

(١) — السدس مع الولد او ولد الابن وان سفل او

مع الاثنين فأكثر من الاخوة والاخوات من اى جهة
كانوا

(٢) والثالث عند عدمهم .

(٣) — وثالث الباقي بعد فرض احد الزوجين فيما اذا

كان لليت زوج واب بان يترك زوجاً وابوين او زوجة
وابوين ومع الجد تاخذ ثلث الكل .

(١٢) : والجدة الصحيحة ولها السدس واحدة كانت او اكثر
اذ كنا متحاذيات في الدرجة .

والجدة الصحيحة: هي التي لا يدخل في نسبها الليت جد فاسد
سواء كانت مدلية بمحض الانوثة (كالام الام وام ام الام) . او بمحض
الذكور (كالاب وام اب الاب) او بكليهما (كام ام الاب) بخلاف
ام اب الام . ويسقطن بالام جميعاً والا بويات بالاب والجد الا (ام
الاب) وان علت فانها ترث معه لانها ليست من قبله ، والقربى من
اى جهة كانت تحجب البعدى من اى جهة كانت وارثة القربى او
محبوبة ، واذا كانت جدة ذات قرابة واحدة (كام ام الاب) واخرى

ذات قرابتين او اكثر (كأم أم الأم) وهي ايضاً (أم أب الأب)
يقسم السدس بينهما عند أبي يوسف اتصافاً باعتبار الابدان ، وعند
(محمد) اثلاثاً باعتبار الجهات .



(باب العصابات)

العصبة نوعان : نسبية ونسبية .

فالعصبة النسبية ثلاثة اقسام :

(١) - عصبة بنفسه

(٢) -- وعصبة بغيره

(٣) - وعصبة مع غيره

اما العصبة بنفسه : ففي كل ذكر ليس في نسبه الى الميت اثني وهم
فرع الميت وهم الابناء وابناء الابناء وان سفلوا واصله وهم الآباء
وآباء الآباء وان علوا وفرع ابيه وهم الاخوة لابوين اولاب وابناؤهم
وان سفلوا ، وفرع جده وهم الاعمام لابوين اولاب وبنوهم وان
سفلوا ويقدم الاقرب فالاقرب جهة ، فيقدم فرع الميت ثم اصله
ثم فرع ابيه ثم فرع جده واذا اتحدت الجهة يقدم الاقرب درجة
فيقدم الاخ على ابن الاخ ، وعند اتحاد الجهة والدرجة يقدم بقوة
القرباة فمن كان لابوين يقدم على من كان لاب واحد كالاخ الشقيق
فانه يقدم على الاخ لاب وكذلك الحكم في الاعمام .

واما العصبه بغيره : فهي النسوة اللاتي فرضهن النصف والثلاثان
وهن البنات وبنات الابن والاخوات لابوين والاخوات لاب يصرن
عصبه باخوتهن كما سلف في احوالهن ، ومن لا فرض لها من الاناث
لا يعصبها أخوها فلا ترث العمة مع الم ولا بنت الاخ مع ابن الاخ
وكذا الحال في بنت الم مع ابن الم .

واما العصبه مع غيره : فهن الاخوات لابوين والاخوات لاب
يصرن عصبه مع البنات او بنات الابن على ما تقدم .
واما العصبه : السببيه فهي مولى العتاقة وهي آخر العصبات .

(باب الحجب)

الحجب : منع ما قام به سبب الارث عن ميراثه كله او بعضه بوجود
من هو احق منه وهو على نوعين : (١) - حجب نقصان وهو
حجب من سهم اكثر الى سهم اقل وذلك لخمس (١) الزوج (٢)
والزوجة (٣) والام (٤) وبنت الابن (٥) والاخت لاب .
(٢) : وحجب حرمان ، والورثة فيه فريقان : فريق لا يحجبون
بحال البتة وهم ستة ، الولدان ، والوالدان ، والزوجان .

وفريق يحجبون بحال ويرثون بحال ، وهذا مبني على اصلين
احدهما ، ان كل من يدلى الى الميت بشخص يحجب مع ذلك الشخص
كابن الابن فانه لا يرث من جده مع ابيه لانه مدل اليه بواسطته ،
ويستثنى من ذلك اولاد الام فانهم يرثون معها لعدم استحقاقها جميع
التركة .

والاصل الثاني : ان يقدم الاقرب فالاقرب فيحجب بنو الاعيان
وهم الاخوة والاخوات لابوين بالابن وابن الابن وان سفل
وبالاب والجد الصحيح ايضاً . وبنو العلات وهم الاخوة والاخوات

لاب بمن ذكر وبالاخ لابوين وبالاخت لابوين اذا صارت عصبه ،
ويحجب بنو الاخفاف وهم الاخوة والاخوات لام بمطلق الولد وولد
الابن كما تقدم ، والمحروم كالأقارب لا يحجب عندنا والمحجوب يحجب
غيره حجب نقصان كالأختين من الاخوة فانها لا يرتان مع الاب ويحجبان
الام من الثلث الى السادس ، وحجب جرمان تام الاب معه فانها حاجة
لام لام الام وان كانت محجوبة بالاب .

قد علم ان الفروض نوعان : الاول ، النصف ، والرابع ، والثلث
والثاني : الثلثان ، والثلث ، والسادس
على التضعيف والتتصيف .

النصف فرض خمسة وهم : البنت وبنت الابن اذا لم تكن بنت
صلية ، والاخت لابوين اذا لم تكن بنت او بنت ابن ، والاخت لاب
اذا لم تكن بنت او بنت ابن او اخت لابوين ، والزوج عند عدم
الولد .

والرابع فرض اثنين وهم الزوج مع الولد ، او ولد الابن ، والزوجة

او الزوجات عند عدم الولد او ولد الابن .

والثمن : فرض واحد وهو للزوجة وللزوجات مع الولد او ولد الابن .

والثلثان : وهو لكل امرتين فصاعداً ممن فرضها النصف وهن البنات وبنات الابن ، والاخوات الشقيقات والاخوات لاب .

والثلث : فرض اثنتين ، للام اذا لم يكن ولد او ولد الابن او اثنتان من الاخوة والاخوات مطلقاً . وللأثنين فصاعداً من اولاد الام

والسدس : فرض سبعة وهم (١) الاب عند وجود الولد وولد الابن .

(ب) والجد الصحيح عند عدم الاب

(ج) والام مع الولد او ولد الابن او

الاثنين من الاخوة

(د) والواحد من اولاد الام .

(هـ) بنت الابن او بنات الابن مع

ف : هـ

بنت الصلب

(و) والاخت والاخوات لاب مع

الاخت لابوين

(ز) والجددة الصحيحة او الجدات



(باب مخارج القروض)

اذا جاء في المسألة من هذه القروض احاد فمخرج كل فرض سميّه
كالربع من اربعة والسدس من ستة الا النصف وهو من اثنين . واذا
جاء مثني او ثلاث وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجاً
لكسر فذلك العدد ايضاً مخرج لضعف ذلك الكسر وضعف ضعفه
كثمانية هو مخرج للثمن ولضعفه الذي هو الربع . ولضعف ضعفه
الذي هو النصف . واذا اختلط النصف من النوع الاول بكل الثاني
او ببعضه فالمسألة من ستة واذا اختلط الربع من الاول بكل الثاني او
ببعضه فالمسألة من اثني عشر ولو اختلط الثمن من الاول بكل الثاني او
ببعضه فالمسألة من اربعة وعشرين .

(باب العول)

العول : هو ان يزداد على المخرج شيء من اجزائه اذا ضاق عن فرض ، ومجموع المخارج سبعة ، اربعة منها لا تعول وهي الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية . وثلاثة منها تعول وهي الستة فانها تعول الى العشرة شفعاً ووترأً . واثنان عشر تعول الى سبعة عشر وترأً لا شفعاً واربعة وعشرون تعول عولاً واحداً الى سبعة وعشرين وذلك فيما اذا ترك امرأه وابنتين وابوين وتسمى المسألة المنبرية . [*]

فصل تماثل العددين كون احدهما مساوياً للآخر ، وتداخل العددين ان يعد اقلهما الاكثر اى يغنيه كثلاثة وتسعة ، وتوافقهما ان يعدهما عدد ثالث كالثمانية مع العشرين يعدهما اربعة منهما متوافقان بالربع لان العدد العاد مخرج جزء الوفق وتباينهما الا يعدهما عدد ثالث كالسبعة مع العشرة .

	مات عن [*]			
	ام	اب	بنات	زوجة
المسألة من ٢٤	١	١	٢	١
عالت الى ٢٧	٦	٦	٣	٨
تساوى ٢٧	٤	٤	١٦	٣

وطريقة معرفة الموافقة والمباينة بين العددين هو ان يسقط من
الاكثر مقدار الاقل من الجانبين مرارا حتى يتفقا في درجة واحدة
فان اتفقا في عدد فهما متوافقان في ذلك العدد ففي الاثنين بالنصف
وفي الثلاثة بالثلث وفي الاربعة بالربع وهكذا الى العشرة، وفيما وراء
العشرة يتوافقان بجزء يعنى في احد عشر بجزء من احد عشر وفي خمسة
عشر بجزء من خمسة عشر وعلى هذا القياس،

(باب التصحيح)

يحتاج في تصحيح المسائل الى سبعة اصول . ثلاثة منها بين
السهم والرؤوس واربعة منها بين الرؤوس والرؤوس .
اما الثلاثة فاحدها ان يكون سهم كل فريق يقسم عليهم بلا كسر
فلا حاجة الى الضرب (كابوين وبتين) [*]

المسألة من (٦)	[*]			
	سدس	سدس	ثلثان	
	اب	ام	بنت بنت	
	١	١	٢ ٢	

والثاني ان يكون الكسر على طائفة ولكن بين سهامهم ورؤوسهم
موافقة فيضرب وفق عدد رؤوسهم في اصل المسألة وعولها ان كانت
عائلة (كابوين وعشر بنات) [*] أو زوج وابوين وست بنات [**]
والثالث ألا يكون بين سهامهم وبين رؤوسهم موافقة، فيضرب
كل عدد رؤوسهم في أصل المسألة وعولها ان كانت عائلة (كزوج
وخمس أخوات) [***]

المسألة من ستة	[*] سدس سدس ثلثان موافقة بالنصف			
٦	اب	ام	عشر بنات	
٥	٥	٥	٢٠	
٣٠				
المسألة من ١٢	[**] سدس سدس ربع ثلثان موافقة بالنصف			
عالت الى ١٥	اب	ام	ست بنات	
٣	٦	٦	٢٤	
٤٥				
المسألة من (٦)	[***] نصف ٣ ثلثان ٤ مباينة			
٧	زوج	خمس أخوات		
٥	١٥	٢٠		
٣٥		٤		

وأما الأربعة فاحدها أن يكون الكسر على طائفتين أو أكثر
ولكن بين أعداد رؤوسهم مائلة، فالحكم فيها أن يضرب أحد الأعداد
في أصل المسألة (كست بنات وثلاث جدات وثلاثة اعمام) [*]
والثاني أن يكون بعض الأعداد متداخلاً في البعض فالحكم فيها أن
يضرب أكثر تلك الأعداد في أصل المسألة كاربعة زوجات وثلاث
جدات واثنى عشر عمّاً [**]

والثالث أن يوافق بعض الأعداد بعضاً. فالحكم فيها أن يضرب
وفق أحد الأعداد في جميع الثاني، ثم ما بلغ في وفق الثالث أن وافق

المسألة	١	١	٤	
٦	١	١	٤	[*]
٣	١	١	٤	
١٨	١	١	٤	

مسألة	٧	٢	٣	
١٢	٧	٢	٣	[**]
١٢	٧	٢	٣	
١٤٤	٧	٢	٣	

ذلك المبلغ الثالث والا فالمبلغ في الثالث ثم في الرابع كذلك ثم المبلغ في اصل المسألة كاربعة زوجات وثمانى عشرة بنتاً وخمس عشرة جدة وستة اعمام []

الرابع ان تكون الاعداد متباينة لا يوافق بعضها بعضاً ، فالحكم فيها ان يضرب احد الاعداد في جميع الثانى ثم ما بلغ في جميع الثالث ثم ما بلغ في جميع الرابع كذلك ، ثم ما اجتمع في اصل المسألة كامراتين وست جدات وعشر بنات وسبعة اعمام [**]

المسألة من

٢٤	{	اقى	٤ سدس	١٦ ثلثان	٣ ثمن [*]
١٨٠		اربعة زوجات ثمانى عشرة بنتاً خمس عشرة جدة ستة اعمام			
٤٣٢٠					

مسألة

مسألة					
٢٤	{	اقى	١٦ ثلثان	٤ سدس	٣ ثمن [**]
٢١٠		سبعة اعمام	عشر بنات	ست جدات	زوجتان
		٢١٠	٣٣٦٠	٨٤٠	٦٣٠
٥٠٤٠		٣٠	٣٣٦	١٤٠	٣١٥

فصل

إذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ماكان لكل فريق من اصل المسألة فيما ضربته في اصل المسألة . وإذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من ذلك الفريق فاقسم ماكان لكل فريق من اصل المسألة على عدد رؤوسهم ثم اضرب الخارج في المضروب فالخاصل نصيب كل واحد من ذلك الفريق .

وجه آخر هو ان تقسم المضروب على اى فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب الفريق الذى قسمت عليهم المضروب ، فالخاصل نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق .

وجه آخر وهو طريق النسبة : هو ان تنسب سهام كل فريق من أصل المسألة الى عدد رؤوسهم مفرداً ثم يعطى مثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من آحاد ذلك الفريق .

فصل في قسمة التركة بين الورثة والغرماء

اضرب سهام كل وارث من تصحيح المسألة في جميع التركة، ثم
اقسم المبلغ على التصحيح، وان كان بين التصحيح والتركة موافقة
فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسام المبلغ
على وفق التصحيح فالخارج نصب ذلك الوارث في الوجهين. هذا
لمعرفة نصيب كل فرد. اما معرفة نصيب كل فريق منهم فاضرب ما كان
لكل فريق من اصل المسألة في وفق التركة ثم اقسام المبلغ على وفق
التصحيح ان كان بين التركة والمسألة موافقة. والا فاضرب ما لكل
فريق من اصل المسألة في كل التركة ثم اقسام الحاصل على جميع المسألة
فالخارج نصيب ذلك الفريق في الوجهتين

واما في قضاء الديون فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في
العمل ومجموع الديون بمنزلة التصحيح



فصل في التخرج

ومن صالح على شيء من التركة فاطرح سهامه من التصحيح ثم اقسام
باقي التركة على سهام الباقيين (كزوج وام وعم) فصالح الزوج على
ما في ذمته من المهر وخرج من البين فيقسم باقي التركة بين الام والم
اثلاثا بقدر سهامهما، فيكون سهمان الام وسهم للم.

الرد

الرد ضد العول وهو ما فضل من ذوى الفروض ولا مستحق له
فيرد على ذوى الفروض بقدر حقوقهم الا على الزوجين .
ثم ان مسائل هذا الباب أربعة أقسام :-

احدها - ان يكون في المسألة جنس واحد ممن يرد عليه عند
عدم من لا يرد عليه فاجعل المسألة من رؤوسهم كما اذا تركت
(اثنين او اثنتين) فالمسألة من اثنين .

الثاني - اذا اجتمع في المسألة جنسان او ثلاثة اجناس ممن يرد
عليه عند عدم من لا يرد عليه فاجعل المسألة من سهامهم . اعني من

(اثنين) اذا كان في المسألة سدسان كجدة واخت لام . ومن ثلاثة
اذا كان فيه ثلث وسدس كولد الام مع الام او من اربعة اذا كان
فيها نصف وسدس كبنت وبنت ابن او من خمسة اذا كان فيها ثلثان
وسدس كبنتين وام او نصف وسدسان كبنت وبنت ابن وام او نصف
وثلث كاخت لابوين واختين لام .

الثالث ان يكون مع الاول من لا يرد عليه فأعط فرض من لا
يرد عليه من اقل مخارجه فان استقام الباقي على عدد رؤوس من يرد
عليه فيها [*] (كزوج وثلاث بنات) وان لم يستقم فاضرب وفق

<hr/>		
اربع من لا يرد عليه	من يرد عليه	
زوج	خمس بنات	مخرج المسألتين
٥	١٥	٤
	٣	٥
		٢٠
<hr/>		
[*] اربع من لا يرد عليه	من يرد عليه ٣	
زوج	ثلث بنات	مخرج المسألتين
١	٣	٤
	١	

رؤوسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه ان وافق رؤوسهم الباقي (كزوج
وست بنات) والا فاضرب كل عدد رؤوسهم في مخرج فرض من
لا يرد عليه ، فالبلغ تصحيح المسألة (كزوج وخمس بنات)
الرابع ان يكون مع الثاني من لا يرد عليه فاقسم ما بقى من مخرج
من لا يرد عليه على مسألة من يرد عليه فان استقام الباقي فيها .
وهذا في صورة واحدة وهي ان يكون للزوجات الربع (كزوجة

من لا يرد عليه	من يرد عليه	من لا يرد عليه	من يرد عليه
زوج	اربع جدات	ست اخوات لام	مخرج المسألتين
١٢	٢٤	٤	٤٨
٣	٤	١٢	٤٨
من لا يرد عليه	من يرد عليه	من لا يرد عليه	من يرد عليه
اربع زوجات	تسع بنات	ست جدات	مخرج المسألتين
٥	٢٨	٧	٨
١٨٠	١٠٠٨	٢٥٢	٥
٤٥	١١٢	٤٢	٤٠
		٣٦	
		١٤٤٠	

واربع جدات وست اخوات لام) وان لم يستقم فاضرب جميع
مسألة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فالمبلغ مخرج فروض
الفریقین (كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات) ثم اضرب
سهام من لا يرد عليه في مسألة من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيما بقي
من مخرج فرض من لا يرد عليه وان انكسر على البعض والجميع صحح
المسألة بالاصول المذكورة .



